انعكاس دور منظمات المجتمع المدني في ملئ الفراغ بين المجتمع السياسي ورجال المال على التنمية الوطنية

أ.د. شريف غياط — مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ـ جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ ـ قالمة

د. جمال مساعدية — مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ـ جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ ـ قالمة

ناصر فخر الاسلام غياط — المدرسة العليا لعلوم التسيير، عنابة

cghiat@yahoo.fr

تاريخ التقديم للنشر ٢٠٢٢/١١/٢ تاريخ القبول للنشر ٢٠٢٢/١٢/٦

ملخص:

هذه الدراسة هي محاولة للخوض في مناقشة وتحليل التوليفة المجتمعية، التي يسير في فلكها الاقتصاد بتوازن؛ مما يسمح ذلك بتهيئة مناخ معتدل لتبلور مؤشرات التنمية الوطنية. وهذه التوليفة تتمثل في ثلاث جبهات فاعلة في البلد، وهي المجتمع السياسي، رجال المال، ومنظمات المجتمع المدني، إذ من المتعارف عليه أن كل من المجتمع السياسي ورجال المال يشغلون مواضع متباينة في دفع عجلة التنمية الوطنية ومن خلال ذلك تبرز مكانة منظمات المجتمع المدني للتنسيق وشغل الفراغ الغير مغطى من قبل القطاعين السابق ذكرهما.

وبالتالي فإن هذه الدراسة، تتفرد بدراسة منظمات المجتمع المدني ودورها في دفع التنمية الوطنية بشطريها الاقتصادي والاجتماعي بهدف للوصول بمستوى التنمية الاجتماعية إلى حد يسمح بوضع البلد ككل في أرضية مهيأة لقيام مجتمع بناء واقتصاد كفء، يراعي مبادئ التنمية الوطنية وذلك وفق المعايير التي أفرزتها المفاهيم الحديثة التي تستوجب التقيد بالاستدامة في التنمية، المواكبة لتطور تركيبة المجتمعات وتخصص قطاعاتها كل بمهامه، ويبقى الحيز الأكبر من مهام منظمات المجتمع المدني هو الإشراف على تنفيذ وتطبيق واستخدام كل السبل الراعية والرامية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، المجتمع السياسي، رجال المال، التنمية المستدامة، التنمية الوطنية.

Abstract:

This study is an attempt to delve into the discussion and analysis of the societal synthesis, in which the economy runs in equilibrium; this allows creating a moderate climate for the crystallization of national development indicators. This combination is represented by three active fronts in the country, namely the political community, money men, and civil society organizations, as it is known that both the political community and the money men occupy different positions

in advancing the national development wheel, and through this, the position of civil society organizations is highlighted for coordination and employment The space not covered by the aforementioned sectors.

Therefore, this study is unique in studying civil society organizations and their role in promoting national development in its economic and social aspects, in order to reach the level of social development to an extent that allows the country as a whole to be placed on a ground prepared for the establishment of a constructive society and an efficient economy, taking into account the principles of national development, in accordance with the standards that emerged from the modern concepts that It requires adherence to sustainability in development, which keeps pace with the evolution of the composition of societies and allocates its sectors to its tasks, and the largest part of the tasks of civil society organizations remains to supervise the implementation, application and use of all means that sponsor and aim for sustainable development.

Keywords: Civil society organizations, political community, Money men, sustainable development, National development.

الإطار العام للدراسة.

مقدمــة.

مع نهاية القرن العشرين بزغ في الأفق موضوع جذب الكثير من المفكرين والمنظرين للخوض فيه. فأسال الكثير من الحبر واعتلى أعلى المنابر وذلك بالنسبة للمهتمين بالاقتصاد العالمي؛ فأوكلوا له دورا مهما، ألا وهو المساهمة في رفع وتطوير الأداء العام للاقتصاد العالمي خاصة مع تكريس وسيطرة النظام الرأسمالي في قيادة الاقتصاد العالمي من خلال الاقتصاديات الكبرى المشكلة له. وبالتالي تباعد الفجوة بين القطاعين الحكومي والخاص وكذا عن المواطن أيضا. فالقطاع الخاص بدوره أصبح فقط يرمي بوحشية نحو الربح دون مراعاة الجانب الاجتماعي للفرد في الوقت الذي أخذت فيه الحكومة دور المشاهد وابتعدت بذلك كثيرا عن خصوصيات الحياة الاقتصادية للأفراد وبذلك اقتصر دورها على القضايا السيادية والقومية مثل الأمن والتمثيل الخارجي، وترك دواليب الاقتصاد في يد رجال المال. وبالتالي استوجب الوضع ظهور شريك جديد يشغل فراغ تلك المجتمعات، التي يظهر فيها تباعد وتعارض المصالح بين تشكيلاتها السياسية والرأسمالية وذلك لأجل التنسيق بين القطاعات المشكلة لتلك المجتمعات ألا وهي القطاع العام والقطاع

الخاص، ولهذا فقد ظهر المجتمع المدني لإرساء التوازن والتناسق بين القطاعين. وبذلك فقد أعتبر القطاع الثالث المشكل للمجتمع. ومن ثم بات من غير الممكن إهمال دور هذا القطاع عند الحديث عن الرخاء والديمقراطية والمواطنة والجودة في الأداء.

ومع ارتفاع موجة الحديث عما يدور في الجزائر من خلط بين رجال المال والساسة الكبار؛ ما يعني حدوث تعارض بين القطاعين الحكومي والخاص دون ظهور دور للمجتمع المدني من خلال تنظيماته المختلفة، ومنه جب تناول موضوع منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ودورها في الرفع من جودة العمل وتقريب المواطن وإقحامه في سوق الشغل وتحسين مستوى المعيشة، الذي أضحى الشغل الشاغل للمواطن في ظل هذا الوضع المشحون بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة.

أ. إشكالية الدراسة:

لأجل الخوض في هذه الدراسة وتقصي واقع تأثير منظمات المجتمع المدني في سيرورة التنمية واستدامتها وعلاقتها بالمجتمع السياسي وكذا دورها في التواصل مع عالم رجال المال، الذي يركز على الربح أكثر ويبتعد عن مراعاة أبعاد التنمية المستدامة عبر ما يقوم به من أعمال تشارك في التنمية في المقام الأول، وكذا أعمال تراعي الاستدامة في المردود دون هدر للموارد الناضبة أو الفانية. يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ✓ كيف يتبلور مفهوم المجتمع المدني؟ وما المقصود بالعقد الاجتماعي؟
- ✓ ما هي آليات منظمات المجتمع المدني في تقريب الفرد من الحكومة؟ وكذا مساهمته في التنمية؟ وكيف ينعكس نشاط منظمات المجتمع المدني على التنمية الوطنية؟

ب. فرضيات الدراسة:

بغرض تحليل الظاهرة المراد دراستها والإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفا، يمكن تبني الافتراضات المبدئية التالية:

- ✓ تأخر تبلور مفهوم المجتمع المدني في الجزائر.
- ✓ غياب دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل مشاركة المجتمع في التنمية الوطنية.
- ✓ منظمات المجتمع المدني لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على التنمية الوطنية.

ت. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:

- إلقاء الضوء على حقيقة مكانة منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ومن ثم معرفة آلية أدائها وانعكاسه على التنمية الوطنية، مع تقديم لأهم المحطات والمراحل التي مر بها المجتمع لحين تولد هذه التنظيمات التي تعمل على إشراك الفرد وتقريبه من مراكز اتخاذ القرار؛ فضلا عن ما يمكن أن يستفيد منه المواطن أو

الفرد من خلال العمل الجمعوي وما قد ينعكس على الوطن من مظاهر التنمية، وكذا ترشيد استخدام الموارد بعقلانية إلى أمثل قدر ممكن.

ث. أهمية الدراسة:

إن لهذه الدراسة أهمية بالغة، ويتجلى ذلك أساسا وبوضوح في طبيعة الموضوع ذاته الذي تتناوله. والذي يعتبر عاملا هاما في تناسق أداء المجتمعات الحديثة، ألا وهو ولوج منظمات المجتمع المدني في تركيبة الشركاء الاجتماعيين المشكلين لما يسمى بالدولة والمجتمع.

وبالتالي إمكانية البحث في تقريب المواطن والفرد من الحكومة، أو بصفة أصح وأدق ملأ الهوة أو الفراغ الموجود بين القطاعين الخاص والعام وكذا الأسرة؛ مع الإشارة والتركيز على أهم العوامل التي تعيق تفعيل وتمكين أداء منظمات المجتمع المدني وانعكاسه إيجابا على سيرورة التنمية الوطنية التي تبقى تشهد تأخر كبير.

ج. منهج وهيكل الدراسة:

اعتمد الباحثون في إعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية في آن واحد والمتعلقة بـالوقوف على حقيقة تفعيل وتثمين وكذا تمكين دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر وانعكاسه على قطاع التشغيل فيها. حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل الدراسة، مستشهدا بأهم أفكار رواد علم الاجتماع فيما يخص تنظيمات المجتمع المدني وجذورها التأسيسية. واستنادا إلى ما تيسر من مراجع وبحوث ومواقع الواب كمصادر ثانوية.

كما أنه قد تم تدعيم الموضوع نظريا بدراسة حالة من الواقع، تتمثل في واقع أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر والوقوف على تحدياتها ورهاناتها، وكذا التعرض لطبيعة البيئة السياسية في الجزائر الذي يوفر المناخ لنشاط تلك المنظمات بكفاءة؛ وفقا لشروط ومبادئ نظام الحكم الديمقراطي، مع التعريج على حقيقة مستوى الوعي والانتماء والمواطنة لدى الأفراد، الذين لا يزالون يفتقرون إلى المؤهلات الفكرية وربما المالية التي تجعلهم يفعلون دور هذه الأخيرة أي منظمات المجتمع المدني، بحيث يلمس من مظاهر سلوكيات الفرد الجزائري أنه لا يثق ولا يتجاوب ولا يساهم وربما لم يصل إلى مستوى التماشي مع العمل الجمعوي.

ونظرا لأهمية الموضوع، وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، والإحاطة به من جميع الجوانب ارتأى الباحثون، تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسة، حيث شمل المبحث الأول: أساسيات ومبادئ حول المجتمع المدني، في حين أستعرض المبحث الثاني: أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتأثيرها التنمية الوطنية.

ح. الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات، التي تولت البحث في الموضوع سواء بصور مباشرة أوغير مباشرة في إحدى جوانبه وبخاصة المجتمع المدني، ومن الأبحاث التي كانت في المتناول أثناء اعداد هذه الدراسة نذكر:

ـ **دراسة مرزوقي عمر**، المعنونة بـ: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، جاءت هذه الدراسة لتحليل وتحديد مقومات انطلاق العمل المدني في الجزائر، حيث تطرقت إلى ضرورة عمل مؤسسات المجتمع المدني على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو خلق صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتستند إلى خدمة المجتمع من خلال خدمة مصالحها. كما تعرضت أيضا إلى كون الإصلاح الاقتصادي لن يتأتى دون تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

لكن هذه الدراسة بدورها أغفلت جانب تعارض القطاع الحكومي مع القطاع الخاص وتباعد توجهاتهم خصوصا في الحقبة الأخيرة، التي تخللت العهدة الرابعة للتشكيلة السياسية المتخذة للقرار في البلد.

ـ **دراسة أحمد إبراهيم ملاوي**، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهمية منظمات المجتمع المدني على التنمية بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمعات العربية والإسلامية، ونادت بالإصلاحات في جانب منظمات المجتمع المدني نفسها، لتحمل المسؤولية تجاه نفسها، وتجاه مناصريها والمتبرعين لها وأخيرا تجاه زبائنها. كما ركزت أيضا على ضرورة الإصلاحات من جانب الحكومات من خلال إجراء تحديث على القوانين والتشريعات التي تتعلق بهذا القطاع بحيث يتم إعطاءه المزيد من الاستقلالية والدعم المالي.

وبالتالي فهذه الدراسة ركزت على بنية منظمات المجتمع المدني من عوامل بشرية وتمويل، و كذا الإطار القانوني الذي ينظمها. معالجة في ذات الوقت مشكل التنمية بتوسع وسطحية عبر التركيز على جميع جوانب التنمية دون تحليل معمق لجانب محدد.

ـ دراسة **قرزيز محمود، يحياوي مريم**، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: بين الثبات والتغير. تطرقت الدراسة إلى ماهية المجتمع المدني وعناصره وأهدافه، وكذا علاقته بواقع ومستقبل التنمية الشاملة في الوطن العربي والجزائر. وخلصت إلى أن الحد من الفقر مرهون ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا فإن إحداث نقلة في التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

وبالتالي فان هذه الدراسة ركزت على مفهوم المجتمع المدني وتبلوره في الأنظمة العربية حديثا ونظرت إلى أنه وجب إرساء شراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي، لكن هذه الشراكة لن تكون

مجدية للتنمية، بحيث أننا نرى هذه الشراكة في الحاضر متجسدة دون تجسد التنمية المرجوة منها، وبالتالي فقد أفرغت مهام المجتمع المدني في خدمة مصالح القطاع السياسي، ونادت بتكريسه.

تعقيب عام حول الدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة منها:

نلاحظ أن الدراسات التي أشرنا إليها آنفا، كانت متنوعة من وجهة تناولها لموضوع المجتمع المدني لما له من أهمية كبير في ملء الهوة أو الفجوة بين القطاعين العام والخاص ومن ثم الولوج في معترك التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحديات والصعوبات التي يواجها المجتمع المدني في دولة فتية كالجزائر.

فنسجل من حيث أوجه الشبه، أن أغلبية الدراسات السابقة ركزت على دراسة المجتمع المدني وتداعياته على الاقتصاد ككل أو على المجتمع، أما عن المنهج المتبع فجلها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الموضوع لكونه الأكثر تناسب هكذا موضوع. أما عن أوجه الاختلاف، فمعظم الدراسات اختلفت من حيث زاوية معالجة الموضوع، فمنها من تناولت المجتمع المدني من حيث دوره في التحول الديمقراطي حال (الدراسة الأولى) ومنها من عالجته من حيث أهميته في التنمية (حال الدراسة الثانية) ومنها من تطرقت له من حيث دوره في تجسيد وتحقيق التنمية الشاملة، فضلا عن مكان الدراسة.

بينما الجديد في هذه الدراسة والذي يمثل الفرق بينها وبين ما سبقها من الدراسات السالفة الذكر، هو تركيزها على مناقشة وتحليل التوليفة المجتمعية، التي يسير في فلكها الاقتصاد بتوازن؛ وهذه التوليفة تتمثل في ثلاث جبهات فاعلة في البلاد، وهي المجتمع السياسي، رجال المال، ومنظمات المجتمع المدني.

ومن ثم انفردت الدراسة بالبحث في منظمات المجتمع المدني ودورها في دفع التنمية الوطنية للوصول بمستواها وخاصة في شطرها الاجتماعي إلى حد يسمح بوضع البلد ككل في أرضية مهيأة لقيام مجتمع بناء واقتصاد كفء، يراعي مبادئ التنمية الوطنية تبعا للمعايير التي أفرزتها المفاهيم الحديثة التي تستوجب التقيد بالاستدامة في التنمية، .... ألخ.

المبحث الأول: أساسيات ومبادئ حول المجتمع المدني

لأجل تحليل وفحص ما يحويه مفهوم المجتمع المدني، لابد من المرور بعدة نقاط مفصلية في إعطاء صورة تسمح بفهم مدلول هذا الأخير أي المجتمع المدني. وبالتالي ففي بادئ الأمر لابد من التعريج على مفهوم العقد الاجتماعي. والذي بدوره أسس لظهور ما يسمى بالمجتمع المدني، والذي يتكون من مجموعة من الشركاء، غايتهم الموازنة بين أقطاب المجتمع من سلطة وسوق وأسرة، وهؤلاء الأطراف الفاعلة من الشركاء يعرفون بمنظمات المجتمع المدني، والتي تتميز بانفصالها عن الحكومة في سلطة اتخاذ القرار وكذا بعدها عن القطاع الخاص لعدم رميها نحوي الربح المادي، وبالتالي فتصبغ بصبغة ممثل الحقوق الطبيعية لكل من الأفراد والسلطة والبيئة وكل الأطراف التي تعني المجتمع من بعيد أو قريب.

المطلب الأول: ماهية المجتمع المدني والسياق التاريخي لتطوره

يدور مفهوم المجتمع المدني حول تعارض وتداخل الحريات والمصالح بين الأطراف الفاعلة في المجتمع، وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوم دقيق ومضبوط له. ولأجل ذلك سيتم استعراض أهم المفاهيم التي وصفوه بها المفكرين والفلاسفة عبر فترات ومحطات مهمة في تحديث وتحديد مفاهيم علم الاجتماع عبر التاريخ. ولكن في البداية نرى من الضروري التطرق ولو بإيجاز للعقد الاجتماعي وذلك للأسباب السالفة الذكر، حيث يرى الفيلسوف **جون لوك**؛ أن العقد الاجتماعي هو قضيتان متلازمتين. وهما العقد الاجتماعي والعقد السياسي.

- **العقد الاجتماعي:** يسعى إلى الحصول على الموافقة بالإجماع على القيم المجتمعية التي يجب ضمانها أي الحق في حيازة الممتلكات، والحق في أن يعيش الفرد حياته حسبما يراه مناسبا، والحق في الإرادة والرأي[١].
- **العقد السياسي:** هو ذلك التوافق حول القرار الذي له علاقة بإنشاء سلطة مشتركة[٢].

وبالتالي فالعقد الاجتماعي من خلال ما سبق ذكره، يتمخض عن الإرادة المجتمعة لمجموعة أفراد حول إطار منظم للعلاقات فيما بينهم، لأجل تيسير التعاملات ضمن نسق موحد ومنظم يكفل الحرية والإرادة والتعايش بين أفراد ذلك المجتمع، ويتوج بما يسمى بالعقد السياسي، والذي يجسد بدوره أراء مختلف الأفراد المكونة للمجتمع في هيئة أو شخص ينظر إليه كوصي عن المجتمع. وبالتالي فسلطة الحكومة محدودة وفق الإطار الذي يسمح به العقد الاجتماعي الراعي لقيم ذلك المجتمع.

- **علاقة العقد الاجتماعي مع قطاع الأعمال:** في هذا الصدد قد رأى صاحب أكبر قدر من البحث فيما يخص العقد الاجتماعي الفيلسوف **جون لوك** بأن: "الأعمال التجارية يتم وصفها على أنها جهازا من أجهزة المجتمع، تضطلع بمسؤولية الوصي على القيم المجتمعية وتطلعاتها نحو نظام عالمي للعولمة الشاملة وتشارك في دعمها. وهذا ما يستدعي تقليد المسؤولية التجارية العالمية تجاه المجتمع والسياسة والأرض وذلك من أجل إيجاد بيئة أعمال مستقرة بين الأجيال في إطار مجتمع متناغم ومزدهر. ولذلك فإن علاقة العقد الاجتماعي مع قطاع الأعمال هو علاقة تجارية متينة"[٣].

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني.

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى "مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح التي لها وجود في الحياة العامة؛ تعبر عن مصالح وقيم أعضائها أو غيرهم على الأسس الأخلاقية أو الثقافية أو السياسية أو العلمية أو الدينية أو الاعتبارات الخيرية. ولذلك تشير منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة

---

1. Jopie Coetzee, A **Social Contract with Business as the Basis for a Postmodern MBA in a World of Inclusive Globalization**, Dissertation.com, Boca Raton, Florida, USA, 2009, p 235.
2. ibid., p 235.
3. Jopie Coetzee, Op.cit, p 235.

واسعة من المنظمات: المجموعات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال ومجموعات الشعوب الأصلية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والرابطات المهنية"[١].

كما يشير المصطلح أيضا إلى "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بغرض حماية مصالحهم والدفاع عنها، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية"[٢].

غير أن التعريف الأكثر شيوعا للمفهوم والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر الى المجتمع المدني باعتباره " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف وإدارة سلمية للخلافات والصراعات"[٣].

والجدير بالملاحظة هو أن هناك ثلاث توجهات فكرية حكمت تطور مفهوم المجتمع المدني، الأول كلاسيكي ربط أو ساوى بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الثاني ارتبط بالحداثة والتنوير الأوربي، فربط بين المجتمع المدني والمصلحة الفردية، والمنافسة الاقتصادية والحرية، أما التوجه الثالث فقد عد المجتمع المدني ميداناً يسهم في ترسيخ الحرية والعمل على تقييد سلطة الدولة ومؤسساتها[٤].

الفرع الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني

حتى يتسنى لنا معرفة الكيفية التي نشأ من خلالها المجتمع المدني وتطور، ارتأينا استعراض ذلك عبر أراء وأفكار العديد من المفكرين على النحو الآتي:

توماس هوبز؛ نادى "بضرورة الطاعة المطلقة من قبل الشعب للحاكم وأن الشعب بدون حاكم أشبه بالجسم بدون ر أس"[٥]. وبالتالي فقد نفى على السلطة التزكية الإلهية وإنما وجب استصدار السلطة من الشعب.

جون لوك؛ يرى أن مصدر المجتمع هو العقد الاجتماعي، الذي يلجأ إليه الأفراد لحماية حقوق كانت مكفولة في الحالة الطبيعية، لكن في قالب مجتمع وذلك بالتنازل على حق السلطة لممثل ذلك الشعب الذي يضمن تلك الحقوق الطبيعية الأساسية المتمثلة في الحرية والعيش والتملك وذلك من خلال السلطة المتولدة من الشعب نفسه. أما **جان جاك روسو**؛ فقد أتى بمفاهيم مغايرة تماما وأكثر ميلا للإرادة الجماعية على حساب

---

[1]. Anis Chakib, **Civil Society Organizations Roles In Land-use Planning and Community Land-rights** Issues in Kapuas Hulu Regency, West Kalimantan, Indonesia, Working Paper 147, Bogor, Indonesia, 2014, p 28.

[٥]. سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ـالديمقراطيةـ**، مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية، ط ١ القاهرة ١٩٩١، ب ص

[٣]. فؤاد خليل، **الفكر النهضوي العربي الانكسار البنيوي**، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢، ص ٢٥

[٤]. مفتي أحمد علي محمد، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية**، البيان مركز البحوث والدراسات الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، ص ١٩.

صباح كريم رياح الفتلاوي، **نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي**، مركز دراسات الكوفة، العدد ١٠، العراق، ٢٠٠٧، ص ١٠٤. [٥].

إرادة السلطة الحاكمة، ورأى أن مصدر السلطة الأول والأخير في الأمور الصغيرة والكبيرة تعود في التقرير واتخاذ القرار إلى الشعب. وبالتالي فقد حاول تقريب تباعد الأهداف بين قرارات السلطة وما يطمح إليه الشعب وأدخل المفهوم الحديث للمساواة بين أفراد المجتمع في كافة مظاهر الحياة، مثل المال والعمل والمكانة. في حين أن **آدم سميث**؛ كانت نظرته ورأيه تجاري بحت حول مفهوم المجتمع المدني، بحيث وصف المعاملات والمبادلات التجارية على أنها هي المنشئة للمجتمع المدني، وبالتالي تحقيق المصالح في الاتجاهين بين أفراد التبادل التجاري. بينما كانت نظرة **هيجل**؛ إلى المجتمع المدني نظرة ربما تعبر عن حقبته بحيث يرى أن المجتمع المدني هو ذلك "الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الفرديّة بعيداً عن الدولة"[١].

وبالتالي فالمجتمع المدني ينشأ من خلال وجود تباين مصالح الأسر ومن شأن ذلك ظهور أسر أهدافها غير أهداف الأسر العادية. وعليه تظهر الحاجة إلى السلطة للموازنة بين هذه الأسر المترفعة والمشكلة للمجتمع المدني، والتي عرفت بالطبقة البورجوازية، والأسر البسيطة المشكلة للمجتمع الطبيعي.

وفي هذا السياق نجد أن **كارل ماركس**؛ أعطى الكثير من الأفكار حول ماهية طبيعة المجتمع المدني وجوهر فكره أن؛ المجتمع المدني هو ذلك التشكيل الطبيعي من الأفراد الذين يملكون حق التمثيل السياسي. وبالتالي فقد أعطى الحرية الفردية للتمثيل الجماعي في حين قيد السلطة بمسايرة الحرية الفردية للأفراد المشكلين للجماعات. لكن **غرامشي**؛ يذهب بمفهوم المجتمع المدني إلى ذلك التنظيم، الذي يكون وجه العملة الثاني للحكومة، بحيث يقول إن الحكومة تعمل بسلطة الحاكم، وذلك عبر توجيه المجتمع عن طريق التنظيم المجتمعي لإرساء مبادئ تسير عليها الدولة، وبالتالي فالمجتمع المدني عند غرامشي يعمل لصالح الحكومة دون مراعاة أهداف ومصالح الأفراد الطبيعيين.

والمحصلة في الأخير هي أن تركيبة المجتمع المدني لا تماثل تركيبة المجتمع الطبيعي، وذلك لأن هذا الأخير، أي المجتمع الطبيعي كان يمنح ولائه فقط إلى العائلة والعشيرة، وذلك تماشيا ومصلحة العائلة والعشيرة التي كانت بحاجة لتكاثف الجهود من أجل الاستمرار في الحياة. لكن مع زيادة عدد البشرية أي تزايد الساكنة فوق كوكب الأرض بدأت تتزايد وتشتد المنافسة على ما تعطيه الطبيعة من مخرجات للإنسان، وبالتالي ظهر ما يمكن القول عليه أنه تعارض المصالح وأصبحت العشيرة وحدها لا تستطيع حماية مناخها ووسطها، إذ باتت في حاجة إلى إعطاء الولاء إلى شيء أكبر من العشيرة.

من هنا بدأت تبرز بوضوح رغبة الولاء لتنظيم أكثر قوة من العشيرة، والذي يستطيع حماية المصالح الأساسية. وهكذا ظهرت المجتمعات، وظهرت السلطة، ومن ثم ظهر الطرف الثالث للموازنة بين الفرد أو

---

[١]. نورة خدام، مراجعة يحيا صالح، **الدولة والمجتمع المدني عند هيغل**، الباحثون السوريون، ٢٠١٥. ص ٢.
- الرابط للاطلاع: file:///C:/Users/dell/Desktop/syr_res_6543.pdf

الرعية والحاكم، وعلى هذا الأساس قام المجتمع المدني مرتكزا على أربعة أركان تعبِّر عن وجوده وتشكله، وتتمثل هذه الأركان في العناصر التالية[١]:

ـ **التنظيم:** يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معيَّن يتم الاتفاق عليه، كالجمعيات والنقابات والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية.

ـ **الطوعية:** أي المشاركة الإراديــة؛ وهو ما يميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية التقليدية.

ـ **الاستقلالية:** استقلالية عن سلطة الدولة وهيمنتها (استقلالية مالية، تنظيمية، إدارية).

ـ **القيم:** حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير، وذلك في إدارة العلاقات فيما بينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، واختلاف الرأي.

المطلب الثاني: شاكلة منظمات المجتمع المدني.

تتعدد منظمات المجتمع المدني وتتنوع وذلك لاتساع حيز مجال نشاطها، الذي يشغل كل تخصصات الحياة، وكذا يتداخل بين القطاعات المشكلة للمجتمع في كل من القطاع السياسي والقطاع الخاص. وبالتالي فهي تعتمد على موارد معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتبنى على مبادئ محددة وتحظى بمسؤوليات يستوجب القيام بها.

الفرع الأول: أصناف منظمات المجتمع المدني وأهدافها

أ. أصناف منظمات المجتمع المدني: يتميز المجتمع المدني باشتماله على حزمة من التنظيمات، إذ يتوفر على عدة منظمات متباينة الأنشطة، التي تخص المقاربة والتوفيق بين حاجات المواطنين والحكومة، وكذا قطاع الأعمال، ونخص بالذكر منها في هذا الشأن:

أولا: المنظمات المهنية: هي تنظيمات طوعية ينشئها أو يقوم بها العمال لأجل تمثيل نشاط أو مهنة يمارسونها، وذلك لأجل الدفاع عن حقوقهم المادية كالأجور، وتفعيل دورها "الاقتصادي الذي يركز على تسهيل عملية الإنتاج والتأكيد على توزيع عادل للأرباح"[٢]. وكذا الدفاع عن حقوقهم الاجتماعية مثل؛ التكفل والتأمين، وكذا العمل على تحسين ظروف العمل والاهتمام بالجانب الشخصي للعامل، كحمايته من الأخطار والأمراض المهنية، الخ. وكذلك من خلال التعبير عن رأي العمال في الأوضاع والقضايا القومية، بمعنى "لعب دورها الديمقراطـي والتمثيلي لصوت العمال في المجتمع"[٣].

ثانيا: المنظمات الخيرية: هي تنظيمات اختيارية هادفة إلى دعم فئة ضعيفة من فئات المجتمع، حيث تعمل على التحسين من أوضاعها المعيشية الصعبة، وذلك عن طريق الدعم المادي في صورة تقديم معونات

---

١ . مرزوقي عمر، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٢، ٢٠١٥، ص ٣٤-٣٥.

٢ . سامية البطمة، يوسف عدوان، **سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٤.

٣ . نفسه، ص ٨.

مالية، أو تقديم خدمات، قد تكون هذه الخدمات في صورة المساعدة على الاستفادة من الرعاية الصحية، أو تقديم خدمات مثل الأكل واللباس... الخ.

ثالثا: المنظمات الدينية: وهي تتمثل في التكتلات بين الأفراد الذين ينتمون إلى نفس التوجه الديني، والذين يحرصون على توعية المجتمع بفوائد تبني مبادئ ذلك المذهب، والتشبع بقيم مذهبهم، وقد يستخدمون وسائل متعددة، مثل بناء مقرات لتقديم دروس تخص توجههم، فضلا عن أنهم قد يساهمون في العمل الخيري بتقديم مساعدات لبعض الفئات من المجتمع في شكل مادي، وذلك وفق مخططاتهم وأهدافهم.

رابعا: مجموعات الشعوب الأصلية: هي تنظيمات تقوم بتقديم الدعم للشعوب الأصلية من أجل حماية حقوقهم، وضمان مستقبل أفضل لهم وكفالة حقهم في العيش وفقا لنظمهم وعادتهم، وحماية تمتعهم بأرضهم وحقوقهم الإنسانية. وكذلك السعي لتوعية الأفراد في المجتمعات الغربية بقضايا الشعوب الأصلية. كما تقوم على الجانب الآخر بتوعية أفراد المجتمعات الأصلية بالمعلومات والأدوات التي يحتاجون إليها للتمكن من المحافظة على نظمهم وطريقة حياتهم ومواجهة ضغوط الدول والشركات الغربية[١].

ب. أهداف منظمات المجتمع المدني: تتباين أهداف منظمات المجتمع المدني حسب طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة وتعمل في إطاره، وكذا السعي لتحقيق التمشي ووضع البلد والتحولات المحسوسة التي من شأنها التأثير على بلوغ هدف التنظيم. وبالتالي فأهداف منظمات المجتمع المدني يمكن تصنيفها كما يلي:

ـ **أهداف قارة:** أي ثابتة طالما استمر وجود المنظمة وبقيت الأهداف نفسها. وقياسا على ذلك ما ترمي إلى تحقيقه المقولة أو الشعار التالي "جزائر لا تزول بزوال الرجال"[٢].

ـ **أهداف قابلة للتغير مع تغير الظرف المنشئ لها:** هي تلك الأهداف التي لا ترتبط بعمر المنظمة وإنما ترتبط بزمن تحقق الأهداف نفسها.

ـ **أهداف تتقادم:** هي تلك الأهداف التي لا تستمر مع استمرار المنظمة سواء تحققت أو لا، بحيث أن الزمن كفيل بإنهاء أهمية تحقيقها.

ـ **أهداف مستحدثة:** هي تلك الأهداف التي تنشأ بعد مزاولة المنظمة لنشاطها لفترة طويلة، ومن ثم يتم استحداث أنشطة أخرى لتحقيق أهداف تستحدثها المنظمة، والتي ترى أنه من المفيد استحداثها.

الفرع الثاني: مسؤوليات منظمات المجتمع المدني ومبادئه.

أ. مسؤوليات منظمات المجتمع المدني: تمتلك منظمات المجتمع المدني صلاحيات التمثيل، وبالتالي فإن تلك الصلاحية مستمدة من الحرص والقيام بعدة مسؤوليات تتمثل في الآتي[٣]:

---

١. مركز حقوق الإنسان، **حقوق الشعوب الأصلية**، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، ٢٠٠٣.
الموقع للاطلاع: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGindigenous.html-

٢. عبير البحر، **جزائر لا تزول بزوال الرجال**، أصوات الشمال مجلة عربية ثقافية اجتماعية شاملة، ٢٠١٣.
الموقع للاطلاع: http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=38070-

٣. محمد حسين علي المعاضيدي، **مبادئ ومفاهيم في عمل منظمات المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد ١١٦٥، ٢٠٠٥.

ـ **المسؤولية القانونية:** بحيث تتمثل المسؤولية القانونية في احترام القوانين والأنظمة الفرعية والتأكد من عدم انحراف المنظمة عن رسالتها وأهدافها بما ينص عليها القانون الأساسي والنظام الداخلي.

ـ **المسؤولية التمثيلية:** وتتجسد في تمثيل تطلعات ورؤى فئات المجتمع لدى المنظمة وأعضائها بشكل عام. كما تقوم بتمثيل رؤى وتطلعات المنظمة لدى المجتمع والدفاع عن القيم والمبادئ الأساسية التي تلتزم بها.

ـ **المسؤولية المالية:** تأمين الموارد المالية اللازمة لتصريف وتسيير شؤون وأعمال المنظمة، وذلك مع الحرص على الاستخدام الأمثل والعقلاني لهذه الموارد.

ث. مسؤولية التطوير الذاتي: والتي تعنى بالتقييم المستمر للأداء العام، وكذا تطوير مهارات وقدرات أعضاء المنظمة الفردية والجماعية مع خلق أنشطة تثقيفية حول أهداف ورسالة وآليات المنظمة. وهذه العملية موجهه لأعضاء المنظمة خصوصا الجدد منهم.

ب. مبادئ منظمات المجتمع المدني: تقوم منظمات المجتمع المدني على عدة مبادئ، والتي من شأنها أن تؤطر مجال عملها، وكذا القيم والقناعات التي يجب أن تتوفر في أعضائها وفق إطار منظم مع التمتع باستقلالية في اتخاذ القرار لتحقيق أهدافها، وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي[١]:

- **تنظيم المؤسسات:** يعتمد هذا المبدأ على تنظيم بيئة عمل المؤسسات والشركات التي يتكون منها المجتمع المدني، من خلال ضمان توفير كافة الوسائل المناسبة لمساعدتها على تطبيق عملها بالاعتماد على فكرة أن أغلب أفراد المجتمع جزء من مكوناتها، وخصوصا عندما يؤسسونها، أو الحصول على وظيفة فيها ومن الأمثلة عليها: المدارس، والجامعات، والمؤسسات الصناعية، وغيرهم.
- **التطوع الحُر:** يرتبط هذا المبدأ مع الإرادة الحُرة للأفراد في المشاركة بمجال عملي، أو نشاط مجتمعي أو مجموعة من النشاطات بالاعتماد على تطبيق فكرة التطوع الشخصي، أو الحصول على عمل مقابل مبلغ مالي معين يتم الاتفاق عليه من خلال تحديد مجموعة من الشروط، مثل: العمر، والشهادة العلمية والخبرة السابقة، وغيرها.
- **الاستقلالية:** تعد من أهم مبادئ المجتمع المدني؛ إذ أنه يجب أن يتميز بالاستقلالية المرتبطة بالبيئة الخاصة به، والتي تطبق في النواحي المالية، والإدارية، وغيرها بالاعتماد على مجموعة من القيم والمعايير، والرؤى، والمهام التي تسعى إلى تحديد طبيعة هذه الاستقلالية، والوسائل الخاصة بها، وطريقة تطبيقها داخل المجتمع المدني.

وجدير بالملاحظة هو أن نجاح واستمرار منظمات المجتمع المدني مرتبط بشكل كبير بالموارد الفنية التي تعد حجر الزاوية في موارد منظمات المجتمع المدني، غير أن دورها يبقى غير فعال ما لم يتم الاستعانة

الموقع للاطلاع: -http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35285

[١]. مجد خضر، **مفهوم المجتمع المدني**، تطبيق موضوع، ٢٠١٧.

الموقع للاطلاع: - http://mawdoo3.com

بالموارد المالية لأجل اقتناء التقنية بغرض تحقيق هدف المنظمة، وعلى هذا الأساس يمكن حصر هذه الموارد في الآتي:

- **موارد فنية:** هي ما تتوفر عليه منظمات المجتمع المدني من موارد بشرية تتمثل في أفكار راقية وعلمية لدى الأفراد، والتي من شأنها تخطيط ما يجب العمل به للوصول إلى أهداف المنظمة.
- **موارد تقنية:** هي تلك الوسائط المادية التي تمتلكها المنظمة ومن خلالها يمكن تجسيد أفكار المنظمة على أرض الواقع، مثل الآلات وتكنولوجيا الاتصال والوسائل الملموسة أي كان نوعها.
- **موارد مالية:** هي كل ما تحصل عليه المنظمة من دخل مالي من شأنه المساهمة في اقتناء المواد والتجهيزات ومستلزمات المنظمة من الوسائل، التي تحتاجها للقيام بنشاطها. و"يجب التأكد من أن المساهمات المالية التي تتلقاها تستخدم لتأمين دفع مهمتها قدما، وليس من أجل تحقيق مكاسب شخصية لأفراد معينين"[١].

المبحث الثاني: أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتأثيرها على التنمية الوطنية.

المطلب الأول: نظرة تاريخية لنشأة منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

الفرع الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر.

تشير الأدبيات النظرية إلى أن لمنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا ورئيسيا في تجسيد الديمقراطية التشاركية، والجزائر كغيرها من دول العالم عرفت هذا المفهوم المتعلق بمصطلح المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث بدأ يتردد الحديث عن هذا المفهوم الجديد في الوقت الذي كانت فيه المنظومة السياسية الجزائرية تعرف أزمة خانقة في قاعدتها الاقتصادية فضلا عن شرعية مؤسساتها السياسية ونمطية تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد أنذاك في شتى المجالات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية. ومع ظهور الإطار الدستوري والقانوني الجديد شهد المجتمع المدني في الجزائر أولى ميلاد له ليبدأ في مسيرته مباشرة بعد تبني نظام التعددية السياسية وفق دستور سنة ١٩٨٩ الذي تم بموجبه تحقيق الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية، وكذا تأسيس مجتمع مدني بتنظيمات جديدة مكونة له، وبالتالي تم الإقرار من خلال ديباجة هذا الدستور سيما في فقرته الثامنة* بنضال الشعب الجزائري في سبيل الحرية والديمقراطية، على أساس مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

وعلى هذا الأساس واستنادا لما سبق، فإن الممارسة الديمقراطية تتم عبر تنظيمات المجتمع المدني وقيام هذه المنظمات هو في حد ذاته جزء من الديمقراطية نفسها؛ فبممارسة الحقوق الديمقراطية وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص، وغيرها من الحقوق

[١] . هيلاري بايندر- أفيليس، **دليل المنظمات غير الحكومية**، وزارة الخارجية الأميركية، مكتب برامج الإعلام الخارجي- أمريكا، ٢٠١٢، ص ٤.

الأخرى كحق العمل. الخ. تنشأ منظمات المجتمع المدني. ذلك أن "العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها، ويمكن فهم هذه العلاقة في ضوء اعتبارات عدة"[١]. لذا فكلما توسعت هذه المنظمات في الانتشار والتوغل في المجتمع كلما ساهم ذلك في تعميق وتجسيد الممارسة الديمقراطية والتشاركية في كل ما له مصلحة تتعلق بشؤون المواطنين، وهو ما يعكس الأدوار الجوهرية التي يمارسها المجتمع المدني.

الفرع الثاني: تطور المجتمع المدني.

لقد نمت تنظيمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في الجزائر منذ ثمانينات القرن العشرين، وارجع البعض سبب ذلك إلى عدة عوامل، بالإمكان ايجازها في النقاط التالية[٢]:

- زيادة معدلات التعليم؛
- تمدد حجم الطبقة الوسطى الجديدة في معظم دول الوطن العربي؛
- زيادة الموارد المالية الفردية لدى قطاعات واسعة من مواطني دول الوطن العربي النفطية وغير النفطية خلال مرحلة الطفرة النفطية؛
- وجود هامش نسبي من الحرية في العديد من دول الوطن العربي حتى وأن هذا التفاوت في درجته ومداه من حالة إلى أخرى؛
- تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها لقطاعات واسعة من مواطني دول الوطن العربي مع تزايد عجز الحكومات عن تلبيتها فأسهم في ظهور العديد من التنظيمات التطوعية لملأ الفراغ الذي عجزت الدولة عن سده في إطار اتجاهها للتخفيف من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية في ظل تبنيها لسياسات الاصلاح الاقتصادي المتمحورة حول التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وهكذا شهدت الجزائر منذ التسعينيات، لا سيما بعد الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي شرعت فيها على أثر ما عاشته من أحداث وأزمة خانقة جراء تدهور أسعار المحروقات وما ترتب عنها من غضب المواطنين جراء تدهور القدرة الشرائية، ما نتج عنه ما عرف بأحداث ٥ أكتوبر، حيث سنت قانون ٩٠-٣١ في ٤ ديسمبر ١٩٩٠، الذي عوض قانون ١٩٨٧[٣]، وهذا في حد ذاته يعد مكسبا وتطورا لنشاط تنظيمات المجتمع المدني، إذ سمح بتأسيس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والمعروفة اختصارا بالجمعيات،

---

[١]. لمزيد من المعلومات راجع في ذلك: حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥، ص ١٩٤.

[٢]. سامح راشد، **الاحزاب السياسية في الجزائر**، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٧، العدد ١١٧، ص ٧.

[٣]. قانون رقم ٨٧-١٥ المؤرخ في ١٩٨٧/٠٧/١٥ المتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية لج ج د ش**، العدد ٣١، الصادر في ١٩٨٧، ص ١٢٠٢

التي تعددت وتنوعت اهتماماتها ومجالات تدخلها نحو العديد من القطاعات وإن كان بعضها توجه حديثا نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن المحيط والبيئة، .....الخ. ففي خلال شهرين فقط من صدور القانون السالف الذكر، حتى انفجر نشاط الحركة الجمعوية في شتى مناحي الحياة، وتزايد معها عدد الجمعيات، حيث قدر في سنة ٢٠٠٥، ما يقارب ٨٥٠٠٠ جمعية[١] وقد تضاعف هذا العدد في ظرف ٧ سنوات، ليصل حسب احصائية لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٢[٢]، إلى ٩٣٦٥٤ جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، منها ٩٢٦٢٧ جمعية محلية موزعة حسب القطاعات على النحو التالي:

ـ ٢٠١٣٧ جمعية حي، بما يعادل ٢١,٧٤% وهي النسبة الغالبة في ميدان الحركات الجمعوية، تليها الجمعيات الدينية بـ ١٥٣٠٤ جمعية، ثم جمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ 15019، زيادة على ١٤٨٩١ جمعية لأولياء التلاميذ والباقي كلها جمعيات مهنية، وجمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات المستهلك، والشباب والطفولة وقدماء التلاميذ والطلبة، إضافة إلى جمعيات الصحة والطب والتضامن والجمعيات الخيرية، والنسوية والمتقاعدين وجمعيات السياحة والترفيه، وتتمركز الأغلبية الساحقة من هذه الجمعيات في العاصمة بـ ٧١٩٩، ثم بجاية بـ 5109، وتيزي وزو ٤٨٠٩.

ـ ١٠٢٧ جمعية وطنية، مصنفة كالتالي: ٣٢ جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة، و٧ منظمات حقوقية على رأسها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب.

ـ ٢٠ جمعية أجنبية معتمدة تنشط في الجزائر، من بينها جمعية نوادي الليونز العالمية وجمعية نوادي الروتاري العالمية، فضلا عن ٩ منظمات ثورية، كمنظمات المجاهدين، أبناء الشهداء، قدماء محاربي الشرق الأوسط والمحكوم عليهم بالإعدام، مشعل الشهيد وجمعية ضحايا ٨ ماي ١٩٤٥، وجمعية ضحايا التجارب النووية وغيرها. وجدير بالإشارة أن نصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو ليس لديها الامكانات المالية والمدية وحتى في بعض الأحيان البشرية المؤهلة والمؤمنة بالعمل الجمعوي على الاستمرار في النشاط وضمان استمراريتها ووجودها.

على الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية على الصعيد النظري والتجارب السياسية في العديد من دول العالم وخاصة في الغرب، فان الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الجزائر أكدت محدودية دوره في تعزيز عملية التطور الديمقراطي ويرجع

[١]. تصريح مدير الحريات العمومية والجمعيات بوزارة الداخلية في حوار خاص سنة ٢٠٠٦.
[٢]. الشروق اليومي (الجزائر)، ٢٠١٤/٣/٧.

ذلك إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاتها ومنها ما يتعلق بطبيعة النظام الحاكم، علاوة على أسباب أخرى تتعلق بمشكلة الدولة الوطنية وضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الجزائر.

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تعد الجزائر ككيان مستقل ودولة ذات مجتمع منظم، كأحدث الدول والمجتمعات، وذلك لأنها دولة يقتصر عمرها على ٦٠ سنة فقط. وهذه المدة تعد صغيرة جدا لتكوين مجتمع يتوفر على جميع مقومات المجتمعات الحديثة. لذا فإنه وعند النظر إلى مردود منظمات المجتمع المدني لا نفاجئ بضآلة تأثيره وذلك لنقص اكتمال نمو التنظيم المجتمعي، دون إهمال ذلك الدور السيئ الذي تلعبه الحكومة في توجيه أهداف منظمات المجتمع المدني، وذلك للتغطية على هشاشة تركيبة التنظيم السياسي نفسه، والذي يغطي فشله ونقصه بالحد من دور المجتمع المدني في المطالبة بالأداء المأمول من القطاع الحكومي، في الوقت الذي مازال فيه دور القطاع الخاص لا يفي بحاجات المجتمع ولو البسيطة جدا، مثل فرص العمل، دون مطالبة القطاع الخاص بتحسين الظروف والحقوق للمواطن وإنما القبول بتوفير الحد الأدنى من المشاريع ذات أبعاد تنموية.

ولإلقاء الضوء على مردود منظمات المجتمع المدني على التنمية في الجزائر، يجب إماطة اللثام عن التركيبة الحقيقية لهذه المنظمات وعن أهدافها وكذا المناخ الذي تعمل فيه، وذلك بهدف تقييم مدى كفاءتها في ظل ما تحوز عليه من موارد.

الفرع الأول: الأهداف الجوهرية للمنظمة الموجهة لتنمية المجتمع بقطاعاته الثلاث.

بغية توضيح مصالح وأهداف المنظمة تجاه المجتمع المشكل سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث (المجتمع المدني) وتأثيره على التنمية، نرى من الضرورة بمكان عرض الشكل التالي:

الشكل رقم (٠١): علاقة منظمات المجتمع المدني تجاه التنمية والمجتمع بقطاعاته الثلاث

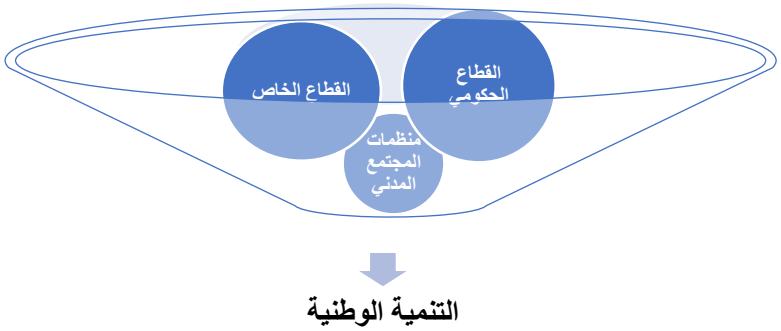

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل السابق، بالإمكان شرح دور كل متغير وآلية عمله على النحو التالي:

أولا: القطاع الحكومي: ذلك القطاع الذي يعتبر الأكبر في الجزائر مساهمة في التنمية، وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي، الذي لا يزال اشتراكيا في أنشطته الأساسية في الحياة. ويعد المحرك الرئيس لمعالم الحياة المعاشة من طرف المواطن.

وبالتالي يعد القطاع الحكومي المساهم رقم واحد في التنمية الوطنية، ممثلا في أهم القطاعات الفرعية المتمثلة في؛ قطاع الخدمات الأمنية الممثلة في وزارتي الدفاع والداخلية، وبعض الشركات ذات الطابع العام بالرغم من طبيعة نشاطها الاقتصادي، مثل شركة سوناطراك...الخ.

ثانيا: القطاع الخاص: إن القطاع الخاص في الجزائر، هو ذلك القطاع الذي يعطي صورة حول سيرورة الجزائر ضمن النمط العالمي للاقتصاد بالتوجه نحو الحرية والرأسمالية، وهو ما يجعل هذا القطاع ينمو في وسط المنافسة. غير أنه وفي الجزائر يبقى هذا القطاع سليل القطاع العام، لا يعارضه ولا يكمله ولا يوازيه، وإنما يستمد تمويله من القطاع العام في شكل قروض تمتاز بالتسهيلات في مواسم الانتخابات، ثم بالعفو الشامل وتسديد الدولة للقروض في مواسم تجديد العهدات الانتخابية، أو التمويل في ظل ما يسمى بشراء السلم الاجتماعي.

وبالتالي فالقطاع الخاص لا يساهم كثيرا في رسم معالم التنمية التي يلمسها المواطن ويعيشها خاصة في ظل اشتداد الوضع الاقتصادي تأزما وصعوبة العثور على مصادر تمويل.

ثالثا: منظمات المجتمع المدني: منظمات المجتمع المدني لا تغطي الحيز أو الفراغ الذي يجب أن تغطيه في المجتمع الحديث المنظم، والذي يحمل مسؤولية التنمية للقطاعين العام والخاص، وإنما تصطدم بحقيقة أنه لا مجال مفسوح أمامها لموازنة القوى بين القطاعين. وفي الحقيقة هي قوة واحدة، من خلال ما نراه من اختلاط القطاع الخاص ممثل في رجال المال مع القطاع العام ممثل في المجتمع السياسي. وبالتالي فما على منظمات المجتمع المدني إلى الانصهار والذوبان في ذهنيات البرتوكولات المنظمة وراء الستار.

رابعا: التنمية: تأسيسا على ما سبق، فإن مستقبل وحاضر التنمية يبقى يتنفس فقط من ذلك النسيم الذي يهب من مملكة القطاع العام، ويبقى المواطن الطامح في تطوير وتحسين ظروف حياته وتنميتها، كله طوعية لما يمليه عليه القطاع العام ممثل في التشكيل السياسي المتحكم في معالم ونسق التنمية، من خلال سلطته المطلقة والكلية، في ظل عدم وجود أو بالأحرى غياب بدائل التنمية، مع ضعف أداء منظمات المجتمع المدني.

الفرع الثاني: أنواع المنظمات التي لديها تأثير مباشر على التنمية.

في المجتمع الجزائري، الذي لا زال الفرد فيه لم يصل إلى مستوى الدخول الشهرية التي تسمح باكتناز فائض من المال، وإنما كل فرد يستهلك تقريبا أجره وربما لا يفي بإشباع كامل حاجاته، يبقى دور منظمات المجتمع المدني ضئيل مساهمة في التنمية، لأن مثل هذه الأهداف تستطيع تنفيذها منظمات لديها تمويل عالي

من الأفراد، ولكن مثل هذا التمويل غائب تقريبا في الجزائر، ومن ثم فإن دور مثل هذه المنظمات يقتصر على بعض الشكليات فقط ونذكر منها:

أولا: منظمات تعنى بالتنمية الاقتصادية: وهذا النوع من التنظيمات يسعى إلى توفير برامج تدريبية وتعليميّة متنوعة تهدف إلى استخراج وصقل المهارات الكامنة، وكذا تمكين الكفاءات الإدارية لأصحاب الأعمال وأصحاب الورشات والمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، والعمل على مرافقة المشروعات ومساعدتها على النمو، بالاعتماد على عقد شراكات مع مؤسسات تعليمية متنوعة، لكن يبقى هذا النوع من المنظمات قليل جدا في الجزائر وتأثيره في التنمية يبقى مجهري وغير محسوس. ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها هذه التنظيمات ما نوجزه في الآتي:

- ✓ الوساطة لأجل الاستفادة من قروض مالية ميسرة وبدون فوائد، والحصول على عقود الامتياز؛
- ✓ العمل على رفع الكفاءة من خلال تدريب العمال وكذا أصحاب المشاريع لأجل توزيع وتنمية عملية الإنتاج؛
- ✓ تقديم خدمات الدعم المالي لبعض الفئات وتشجيعها على استحداث مؤسسات صغيرة أو مصغرة وفتح ورشات لأصحاب الحرف والأنشطة التقليدية؛
- ✓ تقديم خدمات التوجيه والإرشاد حول آلية سير الأشغال بالنسبة للشباب المقبلين على ولوج عالم الشغل

ثانيا: منظمات تعنى بالتنمية الاجتماعية: يتمثل دور هذه المنظمات على مستوى الجزائر في الدفاع عن حقوق المرأة من أجل المساواة مع الرجل في افتكاك مناصب العمل، وذلك في مختلف مستويات المناصب سواء العليا أو التشغيلية. كما تعمل على حماية الأمومة وكذا العمل على تحسين ظروف عملها بمنحها فترة أمومة لا تعمل فيها، مع الاحتفاظ بكامل حقوقها مثل العامل المزاول لنشاطه، وكذلك منظمات تحمي الأطفال من الاستغلال من طرف القطاع الخاص، الذي يعتمد في الكثير من الأحيان على الأطفال دون السن القانونية التي تسمح لهم بالعمل، وكذلك يوجد هناك بعض المنظمات تطالب بحقوق الأقليات، منظمات تحمي هوية الشعوب الأصلية.

وبالتالي يبقى دور هذه المنظمات في الجزائر مقتصر على الدفاع عن حقوق المرأة والتي وصلت إلى مستوى مقبول جدا مقارنة مع نظرائها من مجتمعات دول المتوسط، كذلك تسعى جهود هذه المنظمات إلى محاولة الحفاظ وتنمية الإرث الحضاري الذي يتولد عن التعدد الثقافي الذي يضرب في عمق التاريخي والمهدد بالزوال والذوبان.

ثالثا: منظمات لديها بعد بيئي: ظهرت هذه المنظمات في الآونة الأخيرة في الجزائر مستفيدة من استخدام التكنولوجيا الحديثة ومساهمة في نشر المعلومات عن المضار البيئية المحتملة عن بعض الأنشطة التي

تزاولها بعض المؤسسات، كشركات الغاز الصخري، وخلق تيار فكري معارض للمشاريع المضرة بطبيعة ومناخ البلد.

كذلك ظهور تنظيمات تحاول تجنيد المجتمع للوعي بمدى أهمية المحافظة على البيئة، وذلك من خلال السعي إلى جعل المدن وغيرها من المناطق الريفية نظيفة من النفايات، زيادة على ظهور منظمات تتولى تجنيد الشباب للقيام بعمليات تشجير في إطار حملات جماعية ومنتظمة في مواسم معينة تحت إشراف متخصصين في الزراعة. علاوة على تجنيد بعض الشباب لتنظيف الشواطئ للحفاظ على الحظيرة البحرية التي تعاني من التلوث الذي تسبب في نقص الأسماك، وكذا تناقص المرجان...الخ.

وبالتالي فهذا النوع من المنظمات في الجزائر يلقى رواجا كبيرا وإقبالا من المواطنين، وذلك لارتفاع المصداقية في مثل هذه المنظمات الشفافة، والتي يظل جوهر عملها هو تقديم خدمات تتمثل في توفير المعلومة ووضعها في المتناول. وساعدها في ذلك، الإقبال الكبير للشباب الجزائري على ارتياد مواقع التواصل الاجتماعي والتجند لمثل هذه الأعمال التي تحافظ على البيئة.

الخاتمـة

بناءا على ما تضمنته هذه الدراسة وما قدمته من شروح، يتضح أن منظمات المجتمع المدني أو ما يصطلح عليه بالقطاع الثالث في الجزائر، يبقى دوره ضعيفا جدا مقارنة بما يقدمه في المجتمعات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالأبعاد التنموية ومساعدة المجتمع على رفع من مستوى معيشته. ويعود ذلك في اعتقادنا إلى مجموعة من الأسباب بالإمكان حوصلتها في العوامل الآتية:

العامل الأول: التركيبة البشرية للفرد الجزائري الذي لا يزال يفكر بروح وذهنية المجتمع الطبيعي، الذي يرمي فقط إلى المصلحة الشخصية، والأسرية، دون إعطاء أدنى اعتبار لمعنى العقد الاجتماعي.

وكل ذلك السلوك البدائي المتأتي عن غياب القيم في وسط المجتمع، نتيجة لتدني المستوى الفكري والثقافي لهذا الأخير أي المجتمع، وما شكل عائق أمام التنمية في طريق هذا المجتمع هو تلك المعتقدات والسلوكيات التي قلنا بأنها كانت تمارس في المجتمع الطبيعي وبصورة جلية. غير أنها اليوم في الجزائر تمارس وراء الستار، وربما بصورة باطنية لدى الفرد، والتظاهر بالسلوك الذي ينم على قمة نضوج وتطور المجتمع المدني. وبالتالي الوقوع فيما يسمى بالإيهام، كل ذلك لأجل الحصول على التزكية الجماعية لأفراد يتقمصون الدور التمثيلي، لكن هيهات بين تمثيل المجتمع والوقوف على مصالحه، واستخدام تلك الشرعية في التمثيل الجمعوي لصالح الممثلين.

وهذا ما يعانيه المجتمع المدني اليوم في الجزائر من رداءة الممارسات، وبالتالي فقد انجر عن ذلك نقص مصداقية المواطن في منظمات المجتمع المدني، التي أصبحت تمارس التنظيم لغاية الربح المادي في صورة

خدمة المجتمع الوهمية، ومنه فالاندفاع نحوي العمل الجمعوي في الجزائر فقد الحماس وبالتالي ضاعت مصداقيته، وقل مردوده.

أما العامل الثاني والذي يعد عامل تعسير أمام تطور عمل المجتمع المدني، فهو غياب حيزه الحقيقي لمزاولة نشاطه. فالمنشأ الأساسي للمجتمع المدني، هو وجود فجوة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ومن خلال تلك الفجوة يقوم المجتمع المدني بموازنة المجتمع ككل بالتنسيق بين القطاعين، وملء ذلك الفراغ. لكن في الجزائر فقد اختلط القطاع العام والخاص، في البداية ظهر قطاع خاص محترم، وبالتدريج أصبح رجال المال هم نفسهم المجتمع السياسي، وبالتالي أصبحوا قطاعا واحدا، ومنه لا مجال لتبلور المجتمع المدني في ظل هذه البيئة المحتكرة لأنشطة الحياة.

كما يلاحظ أن عمل المجتمع المدني، الذي يعود عليه بتنمية وتوسيع وتسريع وتيرة التنمية، يتطلب أن يكون المجتمع والأفراد المشكلة للمجتمع، يتوفرون على مستوى من الرفاهية الاقتصادية، وهذا العامل أيضا يفتقر إليه المجتمع الجزائري. وبالتالي فلا غرابة في الخروج بنتيجة مفادها، أن تأثير منظمات المجتمع المدني على وتيرة وطبيعة التنمية مهمل، ويكاد هذا التأثير ينعدم، ليبقى التأثير فقط مقتصرا على محاولة خلق وعي بالبعد البيئي لدى المواطن، والذي يبقى دوره مغيب في هذا البعد أيضا.

النتائج:

من خلال الخوض في معالجة محاور هذه الدراسة، توصلت هذه الدراسة من خلال خوضها في معالجة وتحليل مباحثها استخلاص عدة نتائج تخص تكوين المجتمع الجزائري، وكذا الوقوف على العمل الميداني لمنظمات المجتمع المدني. وتتمثل هذه النتائج فيما يلي:

- غياب الفصل بين المجتمع السياسي ورجال المال؛
- لا وجود لبيئة مشجعة ومساعدة لأداء منظمات المجتمع المدني؛
- لا يوجد ذهنية ولا نية صادقة للفرد الجزائري لإيلاء العمل الجمعوي اهتمام حقيقي؛
- معالم المجتمع الجزائري تدل على حداثة تشكله في قالب المجتمعات الحديثة، على الرغم من تكونه عبر عصور، وذلك لحداثة تمتعه بالحرية، والتي نالها إلا في المنتصف الثاني من القرن العشرين؛
- انخفاض مستوى الأجور في الجزائر انعكس سلبا على التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني؛
- تأثير منظمات المجتمع المدني في الجانب الاقتصادي غائبة تقريبا، في حين يظهر تأثيرها في الجانب الاجتماعي في صورة منظمات حقوق المرأة، حقوق العمال، حماية الموروث الثقافي المتأصل عن الزخم الحضاري المتنوع في البلاد؛
- دور منظمات المجتمع المدني في تجسيد البعد البيئي في التنمية ما زال ضعيفا؛
- منظمات المجتمع المدني لا تساهم في التنمية عموما بالقدر المنتظر منها في الجزائر.

المقترحات:

لأجل تفعيل العمل الجمعوي في الجزائر، وترقيته بهدف جعله يلعب دورا في عملية التنمية، يجب أن تكون هناك عدة تعديلات أو تغييرات وإجراءات على ذهنيات الفرد الجزائري، وكذا الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني. وفيما يلي أهم التوصيات التي نرى أن من شأنها تجسيد الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية.

- يجب الفصل بين المجتمع السياسي ورجال المال في الجزائر، وذلك لخلق صورة المجتمعات الحديثة المتوازنة؛
- على منظمات المجتمع المدني في الجزائر التوجه نحو القطاع الاقتصادي، والذي يبقى القطاع الأول الذي من شأنه تنمية ورفع مستوى معيشة المواطن؛
- يجب تفعيل وتنشيط أداء منظمات المجتمع المدني على مدار العام، وذلك على عكس ما تقوم به هذه المنظمات من نشاطات موسمية، والتفاعل فقط أثناء فترات الانتخابات وما شابهها؛
- على الفرد الجزائري أن يستوعب أن نشاط منظمات المجتمع المدني لا يستهدف المنفعة الفردية؛
- يجب على هذا الجيل تغليب المصلحة الجماعية على المصالح الشخصية والاقتداء بالجيل الذي ضحى بملون ونصف مليون شهيد لأجل المصلحة الوطنية؛
- يجب على الحكومة محاولة تحسين أجور الموظفين، وذلك لتحقيق إشباع حاجات الشعب. لكيلا يلجأ إلى التفاوض وراء الستار بهدف مصلحة شخصية تعارض مصلحة عامة؛
- يجب سن قوانين ردعية تؤطر أعمال منظمات المجتمع المدني وتعاقب من يرغب في تمثيل الشعب لكنه لا يجسد ذلك التمثيل بأي صورة كانت؛
- منظمات المجتمع المدني في الجزائر تحتاج إلى تمويل ودعم إضافي من طرف الحكومة لأداء عملها بشكل مقبول؛
- على الشعب الجزائري أن يختار بعناية ممثليه في مثل تلك المنظمات النقابية والحقوقية؛
- لابد من وضع معايير علمية يتم من خلالها اختيار أفراد تنظيمات المجتمع المدني؛
- على الحكومة غلق الباب على أصحاب المصالح الشخصية في ولوج تنظيمات المجتمع المدني.

المراجـع:

[١] حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥، ص ١٩٤.

[٢] سامح راشد، **الاحزاب السياسية في الجزائر**، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة-مصر، ١٩٩٧، العدد ١١٧.

[٣] سامية البطمة، يوسف عدوان، **سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين،٢٠٠٧.

[٤] سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ـالديمقراطية**ـ، مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية، ط ١، القاهرة ١٩٩١.

[٥] صباح كريم رياح الفتلاوي، **نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي**، مركز دراسات الكوفة، العدد ١٠، العراق، ٢٠٠٧ .

[٦] عبير البحر، **جزائر لا تزول بزوال الرجال**، أصوات الشمال مجلة عربية ثقافية اجتماعية شاملة، ٢٠١٣.

الموقع للاطلاع:http://www.aswat- page consulte le: 2022/09/30 elchamal.com/ar/?p=98&a=38070

[٧] فؤاد خليل، **الفكر النهضوي العربي الانكسار البنيوي**، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢.

[٨] نورة خدام، مراجعة يحيا صالح، **الدولة والمجتمع المدني عند هيغل**، الباحثون السوريون، ٢٠١٥.

الموقع للاطلاع: page consulte le: 2022/09/25 file:///C:/Users/dell/Desktop/syr_res_6543.pdf

[٩] هيلاري بايندر- أفيليس، **دليل المنظمات غير الحكومية**، وزارة الخارجية الأميركية مكتب برامج الإعلام فالخارجي أمريكا، ٢٠١٢.

[١٠] مرزوقي عمر، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٢، ٢٠١٥.

[١١]. مفتي أحمد علي محمد، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية**، البيان مركز البحوث والدراسات الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، ص ١٩.

[١٢] محمد حسين علي المعاضيدي، **مبادئ ومفاهيم في عمل منظمات المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد ١١٦٥، ٢٠٠٥.

الموقع للاطلاع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35285 page consulte le: 2022/09/23

[١٣] مجد خضر، **مفهوم المجتمع المدني، تطبيق موضوع**، ٢٠١٧.

الموقع للاطلاع:http://mawdoo3.com page consulte le: 2022/09/25

[١٤] مركز حقوق الإنسان، **حقوق الشعوب الأصلية**، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، ٢٠٠٣. الموقع للاطلاع:

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGindigenous.html page consulte le: 2022/09/23

[١٥] قانون رقم ٨٧-١٥ المؤرخ في ١٩٨٧/٠٧/١٥ المتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية لج ج د ش**، العدد ٣١، الصادر في ١٩٨٧، ص ١٢٠٢

[١٦] تصريح مدير الحريات العمومية والجمعات بوزارة الداخلية في حوار خاص سنة ٢٠٠٦.

[١٧] الشروق اليومي (الجزائر)، ٢٠١٤/٣/٧.

[18] Jopie Coetzee, A **Social Contract with Business as the Basis for a Postmodern MBA in a World of Inclusive Globalization**, Dissertation.com, Boca Raton, Florida, USA, 2009.

[19] Anis Chakib, **Civil Society Organizations Roles in Land-use Planning and Community Land**-rights Iissues in Kapuas Hulu Regency, West Kalimantan, Indonesia, Working Paper 147, Bogor, Indonesia, 2014.